

Distr.: General
30 March 2015
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح
الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

جزر فوكلاند (مالفيناس)*

ورقة عمل أعدتها الأمانة العامة

المحتويات

الصفحة

٣	أولا - لمحة عامة
٣	ثانيا - المسائل الدستورية والسياسية
٤	ثالثا - الميزانية
٤	رابعا - الأحوال الاقتصادية
٤	ألف - لمحة عامة

* ملاحظة: المعلومات الواردة في ورقة العمل هذه مستقاة من المعلومات التي أحالتها الدولة القائمة بالإدارة إلى الأمين العام في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. بموجب المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة، بالإضافة إلى المعلومات التي قدّمتها حكومة الأرجنتين والمعلومات المتاحة في المصادر العامة. ويرد مزيد من التفاصيل في ورقات العمل السابقة المتاحة على الموقع الشبكي التالي:
www.un.org/en/decolonization/workingpapers.shtml

* ثمة نزاع قائم بين حكومي الأرجنتين والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية بشأن السيادة على جزر فوكلاند (مالفيناس) (انظر (ST/CS/SER.A/42).



٥	باء - مصائد الأسماك والزراعة
٦	جيم - السياحة
٦	دال - النقل والاتصالات والمرافق العامة
٧	هاء - البيئة والهيدروكربونات
٨	خامسا - الأحوال الاجتماعية
٨	ألف - لمحة عامة
٩	باء - الصحة العامة
٩	جيم - الضمان الاجتماعي والرعاية الاجتماعية
٩	دال - التعليم
١٠	سادسا - إزالة الألغام والمسائل المتصلة بها
١٠	سابعا - المشاركة في المنظمات والترتيبات الإقليمية
١١	ثامنا - نظر المنظمات والمنتديات الحكومية الدولية في المسألة
١٣	تاسعا - وضع الإقليم في المستقبل
١٣	ألف - موقف الدولة القائمة بالإدارة
١٤	باء - موقف حكومة الأرجنتين
١٦	عاشرا - نظر الأمم المتحدة في المسألة
١٦	ألف - اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة
١٧	باء - لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)
٢٠	جيم - الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة

أولا - لمحة عامة

١ - جزر فوكلاند (مالفيناس) هي إقليم غير متمتع بالحكم الذاتي تقوم بإدارته المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، ويتألف من جزيرتين كبيرتين تعرفان بفوكلاند الشرقية وفوكلاند الغربية، فضلا عن مئات الجزر الصغيرة، وتبلغ مساحتها الكلية نحو ١٢ ١٧٣ كيلومترا مربعا. وتقع الجزر في جنوب المحيط الأطلسي، على مسافة حوالي ٧٧٠ كيلومترا من شمال شرقي كيب هورن، وعلى مسافة نحو ٤٨٠ كيلومترا شرق الجزء القاري من أمريكا الجنوبية. ومن جزر فوكلاند (مالفيناس) تُدار جزر جورجيا الجنوبية الواقعة على بُعد ١ ٣٠٠ كلم تقريبا جنوب شرق مجموعة جزر فوكلاند (مالفيناس) وجزر ساندويتش الجنوبية الواقعة على بُعد ٧٥٠ كيلومترا تقريبا شرقي جنوب شرق جورجيا الجنوبية، باعتبارها إقليماً منفصلاً؛ ويتولى حاكم جزر فوكلاند حالياً منصب مفوض جزر جورجيا الجنوبية وجزر ساندويتش الجنوبية. وحسب الدولة القائمة بالإدارة، يفوق عدد سكان جزر فوكلاند (مالفيناس) ٢ ٥٠٠ نسمة (وهو عدد لا يشمل السكان الغائبين مؤقتا والمدنيين المرتبطين بالعمل مع حامية المملكة المتحدة التابعة لوزارة الدفاع التي يبلغ قوامها حوالي ١ ٢٠٠ فرد)، ويمثل هذا الرقم أكبر عدد من السكان يُسجّل منذ عام ١٩٣١. وثمة نزاع قائم بين حكومتي الأرجنتين والمملكة المتحدة بشأن السيادة على جزر فوكلاند (مالفيناس)، كما أكدت الجمعية العامة ذلك في قرارها ٢٠٦٥ (د-٢٠) وفي القرارات ذات الصلة اللاحقة بشأن مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس).

ثانيا - المسائل الدستورية والسياسية

٢ - احتجت الأرجنتين على الدستور الذي أُقر في عام ٢٠٠٨ ودخل حيز النفاذ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ (Statutory Instrument 2008, No. 2846) (انظر A/63/542، المرفق الأول). وبموجب هذا الدستور، ينتخب أعضاء المجلس التشريعي رئيساً يترأس جلسات الجمعية التشريعية. ويعين الحاكم رئيساً تنفيذياً بالاتفاق مع الجمعية التشريعية كرئيس لجهاز الخدمة العامة من أجل تنفيذ السياسات. وينظر في مسائل السياسات العامة المجلس التنفيذي الذي يتألف من ثلاثة من أعضاء الجمعية التشريعية يُنتخبون سنويا من بين أعضائها، بالإضافة إلى عضوين بحكم منصبيهما لا يحق لهما التصويت. ويحق للمدعي العام وقائد القوات البريطانية في الجزر حضور اجتماعات المجلس التنفيذي إلا أنه لا يحق لهما التصويت. ويضطلع الحاكم الذي تعينه المملكة المتحدة بالمسؤولية عن السياسة الخارجية والدفاع. وبموجب أحكام الدستور، يجوز للحاكم، بناء على مشورة الجمعية التشريعية

وعموافقتها، أن يسن القوانين المتعلقة بإحلال السلم والنظام والحكم الرشيد في الإقليم، بينما تظل السلطة الكاملة التي تخول وضع هذه القوانين حكراً على التاج البريطاني.

٣ - وكما ذكر سابقاً، من بين أعضاء الجمعية التشريعية الثمانية الذين أُنخبوا في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ لمدة أربع سنوات، يمثل خمسة أعضاء الدوائر الحضرية في الإقليم (ستانلي) بينما يمثل الثلاثة الآخرون الضاحية (أي المقيمون خارج المدينة الوحيدة في الإقليم). وقد تقلد الحاكم كولن روبرتس مهام منصبه في ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠١٤. ومن المتوقع أن تجرى الانتخابات العامة التالية لانتخاب أعضاء الجمعية التشريعية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧.

٤ - وخلال عام ٢٠١٤ وفي مطلع عام ٢٠١٥، واصلت الأرجنتين والمملكة المتحدة تأكيد موقفيهما بشأن مختلف الجوانب الدستورية والعسكرية والاقتصادية للتزاع على سيادة الإقليم. وقد شمل ذلك رسائل معروضة على الأمم المتحدة (انظر [A/68/747](#) و [A/68/978](#) و [A/69/716](#) و [A/69/756](#)) وإصدار الأرجنتين لنشرات صحفية، من بينها البيان المؤرخ ١٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤ الصادر عن وزارة الخارجية وشؤون العبادة فيها. ويمكن الاطلاع أدناه على معلومات إضافية عن موقف كل من الدولة القائمة بالإدارة وحكومة الأرجنتين، بما في ذلك البيانات التي ألقاها كل منهما أمام الأمم المتحدة.

ثالثاً - الميزانية

٥ - تبدأ السنة المالية في الإقليم في ١ تموز/يوليه وتنتهي في ٣٠ حزيران/يونيه. ووفقاً للسلطة القائمة بالإدارة، بلغت الميزانية التشغيلية للسنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٤ حوالي ٥٤ مليون جنيه إسترليني. ويذلل الإقليم قصارى جهده للحفاظ على توازن الميزانية.

رابعاً - الأحوال الاقتصادية

ألف - لمحة عامة

٦ - قدرت الدولة القائمة بالإدارة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للجزر بمبلغ قدره ١٩٨,٤ مليون جنيه إسترليني في سنة ٢٠١٢. وبلغ نصيب الفرد من هذا الناتج ما يناهز ٧٧ ٥٠٠ جنيه إسترليني في نفس السنة. ولا يزال صيد الأسماك يمثل أهم قطاع في الاقتصاد (إذ يساهم بنسبة تتراوح بين ٥٠ و ٦٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي)، بينما سجّل قطاع السياحة وقطاعات أخرى، مثل إنتاج الثروة الحيوانية وتجهيزها، نمواً في السنوات

الأخيرة. ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، ساهم قطاع النفط بنسبة ٢٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. ومعدل البطالة في جزر فوكلاند (مالفيناس) منخفض جداً حيث أن الرقم المسجل في عام ٢٠١٢ كان أقل من ١ في المائة، ولدى حوالي ٢٠ في المائة من الأشخاص العاملين أكثر من عمل واحد. وقد حددت خطة تنمية الهياكل الأساسية الخاصة بالإقليم المجالات الرئيسية التي يمكن أن تساعد على دعم النمو الاقتصادي.

باء - مصائد الأسماك والزراعة

٧ - يشكل الحبار من نوع لوليغو أو حبار المرجان الكاريبي والحبار القصير الأذرع الدعامة الأساسية للمصائد وللإقتصاد في جزر فوكلاند (مالفيناس). ووفقاً لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، تضطلع إدارة مصائد الأسماك بالمسؤولية عن تسيير قطاع صيد الأسماك في الإقليم. الذي يعد المساهم الأكبر في الناتج المحلي الإجمالي، حيث شكل نسبة ٣٤ في المائة من مجموعته في عام ٢٠١٢، وتُرصد موارد كبيرة لضمان استغلال الأرصد السمكية بأساليب مستدامة.

٨ - وقد أدانت الأرجنتين الاستغلال الأحادي الجانب للموارد الطبيعية الذي تقوم به المملكة المتحدة. وإضافة إلى ذلك، في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، وفي بيان خاص بشأن "استكشاف المواد الهيدروكربونية والصيد البحري في مناطق الجرف القاري الأرجنتيني المتاخمة لجزر مالفيناس" شمل جملة أمور، أكد رؤساء الدول الأعضاء في السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي والدول المنتسبة إليها مجدداً رفضهم للأنشطة الأحادية الجانب التي تضطلع بها بريطانيا والتي تشمل استكشاف واستغلال الموارد الطبيعية المتجددة وغير المتجددة في المنطقة المتنازع عليها (انظر [A/69/775](#)، المرفق والفقرة ٣٤).

٩ - وتتمسك المملكة المتحدة بموقفها القائل إن من حق سكان الجزر استكشاف واستغلال مواردهم الطبيعية خدمةً لمصالحهم الاقتصادية كجزء لا يتجزأ من حقهم في تقرير المصير.

١٠ - وتحد الطبيعة الحمضية للتربة في الجزر وعدم خصوبتها، إلى جانب المناخ المحيطي البارد نسبياً وكثير الرياح، بصورة طبيعية من القدرة على زراعة الحبوب مما يؤدي إلى تركيز قطاع الزراعة على تربية الحيوانات. ولا يزال الصوف يرد في مقدمة الصادرات البرية. وتضطلع إدارة الزراعة بالمسؤولية عن تسيير هذا القطاع، وقد قامت مؤخراً بتشجيع إنتاج اللحوم وبمواصلة استغلال المزارع لإنتاج أغنام مزدوجة الاستخدام تأتي بأكثر قدر من

العائدات من اللحوم والصوف. ويطبق الإقليم خطة عمل جارية مدتها خمس سنوات لدعم الزراعة. وذكرت تقارير أنه في عام ٢٠١٣ تم تجهيز ٥٨ ٠٠٠ رأس من الأغنام والحملان.

جيم - السياحة

١١ - السياحة مساهم كبير في اقتصاد الإقليم، وتقدر حصيلتها بنحو ٨,٥ ملايين جنيه إسترليني في السنة. ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، تواصل هيئة جزر فوكلاند للسياحة توسيع نطاق قطاع السياحة في جزر فوكلاند (مالفيناس). وقد انتهى موسم الرحلات السياحية البحرية في عام ٢٠١٣ مسجلاً وصول ما مجموعه ٦٢٢ ٣١ راكباً مما يعكس زيادة قدرها ٧ في المائة مقارنة بعام ٢٠١٢. ووفقاً لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، تواصلت المساعي خلال عام ٢٠١٤ لتحديث استراتيجية التنمية السياحية في الإقليم للمساعدة على النهوض بالسياحة البرية المستدامة في الجزر.

دال - النقل والاتصالات والمرافق العامة

١٢ - توجد في الإقليم طرق يبلغ طولها حوالي ١ ٠٠٠ كيلومتر. ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، تواصلت خلال عام ٢٠١٤ أشغال تحديث الطرق التي تصل بين المستوطنات والمزارع النائية. وبالإضافة إلى ذلك، واصلت خدمات الشحن الساحلي وخدمات النقل المنتظمة بالعبّارات وخدمات النقل الجوي المحلي ضمان الربط بين المستوطنات الواقعة في الجزر الشرقية والجزر الغربية والجزر النائية.

١٣ - وفي عام ٢٠١٤، تواصل توفير الرحلات الأسبوعية المنتظمة بين بونتا أريناس في شيلي، وجزر فوكلاند (مالفيناس)، بما في ذلك التوقف مرتين شهرياً في ريو غاليجوس، في الجزء القاري من الأرجنتين، وفقاً لأحكام البيان المشترك بين الأرجنتين والمملكة المتحدة المؤرخ ١٤ تموز/يوليه ١٩٩٩. وأجيز القيام برحلات جوية خاصة عملاً باتفاق شباط/فبراير ٢٠٠١ لتبادل المذكرات المتعلقة بالرحلات الجوية والملاحة الجوية، كما أجيز القيام بعدد من رحلات الإجلاء الطبي من جزر فوكلاند (مالفيناس) إلى الجزء القاري من الأرجنتين وشيلي وأوروغواي.

١٤ - ورداً على الأنشطة المتعلقة بالهيدروكربونات التي أجريت في المياه المحيطة بجزر فوكلاند (مالفيناس)، أصدرت الأرجنتين في شباط/فبراير ٢٠١٠ المرسوم الرئاسي ٢٥٦/٢٠١٠ الذي يقضي بالحصول على إذن للسفن التي ترسو في الموانئ الأرجنتينية أو التي تعبر المياه الأرجنتينية. وفي هذا السياق، قرر أعضاء السوق المشتركة لبلدان المخروط

الجنوبي واتحاد أمم أمريكا الجنوبية في وقت سابق إغلاق موانئهم أمام "السفن التي ترفع علم جزر مالديف غير القانوني". وفي عام ٢٠١٤، استمر تنفيذ تلك القرارات.

١٥ - وفي عام ٢٠١٤، واصلت المملكة المتحدة، من ناحيتها، اعتبار أن المرسوم الرئاسي ٢٠١٠/٢٥٦ المذكور آنفا لا يتوافق مع القانون الدولي، بما في ذلك اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، والتأكيد على أنه بموجب القانون الدولي يحق لسكان الجزر تنمية اقتصادهم، بما في ذلك الموارد الطبيعية، بما يعود بالنفع على الإقليم. وواصلت المملكة المتحدة أيضا، في رسائلها الموجهة إلى الأمم المتحدة، الاحتجاج على التدابير الرامية إلى عزل سكان الجزر والإضرار باقتصادهم، والتعبير عن الأمل في احترام رغباتهم بما يتيح لهم تنمية اقتصادهم ووطنهم في سلام.

١٦ - وفيما يتعلق بالاتصالات السلكية واللاسلكية، أكدت الدولة القائمة بالإدارة أن حوالي ٧٥ في المائة من الأسر المعيشية موصولة بشبكة الإنترنت عن طريق وصلات عريضة النطاق. وفيما يتعلق بالمرافق العامة، تفي منشأة رئيسية لتوليد الطاقة باستخدام الرياح بحوالي ٢٦ في المائة من احتياجات الكهرباء في الأوساط الحضرية. وتستخدم العنفات الهوائية في المزارع العائلية والمستوطنات الصغيرة.

هاء - البيئة والهيدروكربونات

١٧ - وفقا لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، يعمل الإقليم على الالتزام بعدد من المعاهدات والاتفاقيات البيئية. وقد رفضت الأرجنتين، من جانبها، التطبيق الإقليمي لتلك المعاهدات والاتفاقيات من قبل المملكة المتحدة على أساس أن الإقليم والمناطق البحرية المحيطة به، يشكلان جزءا لا يتجزأ من الأرجنتين.

١٨ - وخلال عام ٢٠١٤، استمر التنقيب البحري عن الهيدروكربونات وسط احتجاج من الأرجنتين، ومن دول أعضاء أخرى ومنظمات إقليمية ومنظمات حكومية دولية.

١٩ - ووفقا لمصادر رسمية، وخلال عام ٢٠١٤، واصلت وكالة الطاقة الأرجنتينية اتخاذ إجراءات إدارية ضد شركات قامت بأنشطة غير مآذون بها للتنقيب عن الهيدروكربونات في المنطقة. وإضافة إلى ذلك، وعقب اعتماد القانون ٢٦-٩١٥ الذي نصح القانون ٢٦-٦٥٩ المتعلق بالهيدروكربونات، واستحدث تعاريف جنائية وفرض عقوبات جنائية على الذين يقومون بصورة مباشرة أو غير مباشرة من خلال طرف ثالث بأي نوع من أنشطة التنقيب عن الهيدروكربونات أو استخراجها أو نقلها و/أو تخزينها في الجرف القاري للأرجنتين دون

إذن من السلطات الأرجنتينية. وقد أرسلت الأرجنتين رسائل تنبيه إلى الشركات التي تضطلع بشكل مباشر أو غير مباشر بهذه الأنشطة.

٢٠ - وفي عام ٢٠١٤، تم الاعتراف بحق جمهورية الأرجنتين في اتخاذ إجراءات قانونية تراعي مراعاة تامة القانون الدولي والقرارات ذات الصلة ضد أنشطة الاستكشاف والاستغلال غير المأذون بها للموارد الهيدروكربونية في المنطقة المتنازع عليها وهي: اجتماع وزراء خارجية الدول الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ (نيويورك، ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤) (انظر A/69/423، المرفق)، ومنظمة أمريكا اللاتينية لشؤون الطاقة (سان سلفادور، ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤)، ورابطة تكامل أمريكا اللاتينية (مونتيفيديو، ٢١ آب/أغسطس ٢٠١٤) والسوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي (كاراكاس، ٢٩ تموز/يوليه ٢٠١٤؛ وبارانا، الأرجنتين، ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤). وفي الآونة الأخيرة، وفي بيان خاص صدر في مدينة بارانا في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، أعاد رؤساء الدول الأطراف في السوق الجنوبية المشتركة والدول المنتسبة إليها تأكيد التزامهم أيضاً بتبادل المعلومات المتاحة بشأن السفن أو المركبات البحرية التي يشمل خط سيرها جزر مالفيناس وجورجيا الجنوبية وساندويتش الجنوبية، والتي تحمل شحنات مخصصة لأنشطة غير مشروعة تتعلق بالمواد الهيدروكربونية و/أو التعدين في الجرف القاري الأرجنتيني، فضلاً عن اتخاذ التدابير التنظيمية الملائمة لمنع السفن أو المركبات البحرية التي ترفع علم جزر مالفيناس غير القانوني من دخول موانئها (انظر A/69/775، المرفق).

٢١ - وفي عام ٢٠١٤، واصلت الدولة القائمة بالإدارة الإعراب للأرجنتين عن موقفها الذي مفاده أنه، بموجب القانون الدولي، لا يُشكل الجرف القاري جزءاً من الأرجنتين؛ وأيدت حق سكان الجزر في تنمية مواردهم الطبيعية بما يعود عليهم بالمنفعة الاقتصادية، باعتبار ذلك جزءاً لا يتجزأ من حقهم في تقرير المصير؛ ورفضت انطباق التشريع المحلي للأرجنتين على الشركات التي تقوم بالأنشطة المتعلقة بالهيدروكربونات في الجزر.

خامساً - الأحوال الاجتماعية

ألف - لمحة عامة

٢٢ - وفقاً لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، يتقيد الإقليم بالمبادئ الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وقد وسَّعت الدولة القائمة بالإدارة نطاق العمل بأحكام الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية وغيرها من الصكوك الدولية

لحقوق الإنسان، ومنها اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، لتشمل جزر فوكلاند (مالفيناس).

٢٣ - وتستمر الأرجنتين، من جانبها، في رفض التطبيق الإقليمي الذي تقوم به المملكة المتحدة لمختلف الصكوك الدولية المذكورة أعلاه، بالإضافة إلى تسمية الإقليم بأنه من أقاليم ما وراء البحار التابعة للمملكة المتحدة، كما ترفض أي تسمية مشابهة أخرى.

باء - الصحة العامة

٢٤ - وفقاً للمعلومات التي أحالتها الدولة القائمة بالإدارة، يقدم العلاج الطبي وعلاج الأسنان مجاناً لجميع المقيمين بموجب اتفاق صحي. وبالإقليم مستشفى واحد يضم مرافق حديثة وطواقم من العاملين الطبيين والعاملين في مجال طب الأسنان والمرضين، ولكن لا يوجد به طبيب عيون مؤهل مقيم. أما الحالات التي تستدعي علاجاً أكثر تعقيداً فتتطلب إجلاءً طبياً.

جيم - الضمان الاجتماعي والرعاية الاجتماعية

٢٥ - وفقاً لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، ينص قانون المعاشات التقاعدية لجزر فوكلاند على إلزام جميع أرباب العمل والمستخدمين الذين تتراوح أعمارهم بين ١٧ و ٦٤ سنة بسداد اشتراكات شهرية ثابتة. ولمعالجة حالات العسر والعجز، يُطبق نظام لمنح الرعاية الاجتماعية والمعاشات التقاعدية.

دال - التعليم

٢٦ - التعليم في الإقليم مجاني وإلزامي لجميع الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٥ سنوات و ١٦ سنة، وتتاح فرص التعليم ما قبل المدرسي (الحضانة) بدءاً من سن الرابعة. ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، تمول حكومة جزر فوكلاند (مالفيناس) التعليم اللاحق للمرحلة الثانوية، بما في ذلك التعليم الجامعي غير المتاح داخل الجزر؛ وجرى في عام ٢٠١٤ تسجيل حوالي ٤٥٣ طالباً (منهم ٢٢ طالباً يقيمون في المناطق الريفية). ونسبة القيد لجميع الأطفال البالغين سن الدراسة في الجزر هي ١٠٠ في المائة، أما النسبة الحالية للمعلمين إلى الطلاب فهي ١٠:١ في المدارس الابتدائية و ١٤:١ في المدارس الثانوية.

٢٧ - ووفقاً للمعلومات المقدمة من الأرجنتين، يتمتع سكان جزر فوكلاند (مالفيناس) بحقوق متساوية للالتحاق بنظام التعليم العام الأرجنتيني. وترد معلومات إضافية عن

هذا الموضوع في تقرير الأمين العام لعام ٢٠١٤ عن التسهيلات الدراسية والتدريبية المعروضة من الدول الأعضاء لصالح سكان الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي (A/69/67)، الفرع ثانياً - باء).

سادسا - إزالة الألغام والمسائل المتصلة بها

٢٨ - بموجب اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام لعام ١٩٩٧ (اتفاقية أوتاوا)، تلتزم الدول الأطراف بإزالة الألغام المضادة للأفراد في المناطق الملوثة في غضون ١٠ سنوات من بدء نفاذ الاتفاقية، ما لم يُمنح تمديد بموجب الاتفاقية.

٢٩ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، تقرر في الاجتماع التاسع للدول الأطراف في اتفاقية أوتاوا منح المملكة المتحدة تمديداً حتى ١ آذار/مارس ٢٠١٩. ووفقاً لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، فبالإضافة إلى المشروعات المنجزين والمتعلقين بإزالة الألغام من أربع مناطق في عام ٢٠١٠ ثم إزالتها في خمس مناطق في عام ٢٠١٣، جرى الاتفاق على مشروع آخر لإزالة الألغام من ٢٣ منطقة. وقد بدأ هذا المشروع في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥. ويجري حالياً استعراض خيارات متعلقة بتنفيذ المزيد من مشاريع إزالة الألغام.

٣٠ - وعلى النحو المبين في تقارير سابقة، وافق المؤتمر الاستعراضي الثاني لاتفاقية أوتاوا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ على طلب منح الأرجنتين تمديداً حتى ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠. وفي المؤتمر الاستعراضي الثالث لاتفاقية أوتاوا الذي عُقد في جنيف في الفترة من ٢٣ إلى ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٤، ذكرت الأرجنتين أن وصولها إلى الألغام المضادة للأفراد ما زال يُعرقَل وأنها ستضع خطة مفصلة لإزالة الألغام وستنفذها فور تمكنها من ممارسة سلطتها على المناطق المعنية، التي هي موضوع نزاع على السيادة، أو متى توصلت الأرجنتين والمملكة المتحدة إلى اتفاق بشأن إحراز تقدم في هذه الخطة.

سابعا - المشاركة في المنظمات والترتيبات الإقليمية

٣١ - وفقاً للمعلومات التي قدمتها الدولة القائمة بالإدارة، تُشارك حكومة جزر فوكلاند (مالفيناس) في مختلف منظمات الكمنولث، وهي عضو في رابطة أقاليم ما وراء البحار التابعة للمملكة المتحدة، وفي منتدى تعاون أقاليم جنوب المحيط الأطلسي. وعلاوة على ذلك، يُشارك ممثلوها أيضاً، بوصفهم أعضاء في وفد المملكة المتحدة، في الاجتماعات الدولية الأخرى التي تتناول مسائل ذات تأثير على مصالح سكان الجزر، وذلك من أجل التعبير عن

آرائهم. ويتمثل موقف حكومة المملكة المتحدة في ضرورة تمكين سكان الجزر من أن يمثلوا أنفسهم بأنفسهم في جميع الاجتماعات التي تمس مصالحهم.

٣٢ - أما الأرجنتين فهي ليست عضواً في المنظمات المذكورة أعلاه. ووفقاً لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بالموضوع التي تقر بوجود نزاع على السيادة بين الأرجنتين والمملكة المتحدة، تعيد الأرجنتين التأكيد على الطابع الثنائي الذي تتسم به مسألة جزر مالفيناس، وبالتالي، ترفض أي محاولة لتمكين سكان الجزر من حضور الاجتماعات ممثلين أنفسهم بأنفسهم.

ثامنا - نظر المنظمات والمنتديات الحكومية الدولية في المسألة

٣٣ - خلال عدة اجتماعات عُقدت في عام ٢٠١٤ وكانون الثاني/يناير ٢٠١٥، تناولت كيانات حكومية دولية مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس)، ومنها منظمات إقليمية ودون إقليمية مثل منظمة الدول الأمريكية (أسونسيون، ٥ حزيران/يونيه ٢٠١٤) ومجموعة الـ ٧٧ والصين (سانتا كروز دي لا سييرا، بوليفيا (جمهورية - المتعددة القوميات)، ١٥ حزيران/يونيه ٢٠١٤؛ نيويورك، ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤)، والسوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي (كاراكاس، ٢٩ تموز/يوليه ٢٠١٤؛ بارانا، ١٦ و ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤)، ورابطة تكامل أمريكا اللاتينية (مونتيفيديو، ٢١ آب/أغسطس ٢٠١٤)، ومنظمة أمريكا اللاتينية لشؤون الطاقة (سان سلفادور، ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤). وفي القرارات الصادرة عن تلك الاجتماعات، أعيد التأكيد على ضرورة أن تستأنف الأرجنتين والمملكة المتحدة المفاوضات من أجل إيجاد حل سلمي للنزاع بشأن السيادة.

٣٤ - وعلاوة على ذلك، كررت مجموعة الـ ٧٧ والصين (سانتا كروز دي لا سييرا، ١٥ حزيران/يونيه ٢٠١٤؛ نيويورك، ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤) والسوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي (كاراكاس، ٢٩ تموز/يوليه ٢٠١٤؛ بارانا، ١٦ و ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤)، ورابطة تكامل أمريكا اللاتينية (مونتيفيديو، ٢١ آب/أغسطس ٢٠١٤) ومنظمة أمريكا اللاتينية لشؤون الطاقة (سان سلفادور، ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤)، في القرارات التي اتخذتها خلال اجتماعاتها، دعوة الطرفين إلى الامتناع عن اتخاذ قرارات من شأنها أن تنطوي على إدخال تعديلات انفرادية على الوضع بينما تسير الجزر في العملية التي أوصت بها الجمعية العامة، كما أشارت بعض تلك المنظمات صراحة

إلى قرار الجمعية العامة ٤٩/٣١ المؤرخ ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٦ (انظر A/69/423، المرفق؛ و A/69/775، المرفق).

٣٥ - وبالإضافة إلى ذلك، وفي البيان الخاص بشأن مسألة جزر مالديف الذي اعتمد في مؤتمر القمة الأيبيري - الأمريكي الرابع والعشرين لرؤساء الدول والحكومات المعقود في ٨ و ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، أكد رؤساء الدول والحكومات مجدداً ضرورة استئناف حكومي الأرجنتين والمملكة المتحدة المفاوضات في أقرب وقت ممكن، كما ذكروا، بشأن الإجراءات الانفرادية التي تتخذها المملكة المتحدة في ما يتعلق باستكشاف واستغلال الموارد المتجددة وغير المتجددة في المنطقة المتنازع عليها، بدعوة المجتمع الدولي الطرفين إلى الامتناع عن اتخاذ قرارات من شأنها أن تنطوي على إدخال تعديلات انفرادية على الحالة في جزر مالديف، وفقاً لقرار الجمعية العامة ٤٩/٣١. وأشاروا أيضاً إلى أن تعزيز الوجود العسكري في المنطقة المتنازع عليها، انتهاكاً لذلك القرار، يتنافى مع سياسة التمسك بإيجاد حل سلمي للتراع القائم على الإقليم بين الحكومتين (انظر A/69/773، المرفق). وكرر رؤساء الدول والحكومات في جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، في البيان الخاص بشأن مسألة جزر مالديف الذي اعتمد في مؤتمر القمة الثالث للجماعة المعقود يومي ٢٨ و ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، التأكيد على المصلحة الدائمة لبلدان المنطقة في قيام الحكومتين باستئناف المفاوضات من أجل التوصل، في أقرب وقت ممكن، إلى حل سلمي ونهائي لذلك التراع (انظر A/69/782).

٣٦ - وعلاوة على ذلك، أشار رؤساء الدول الأطراف في السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي والدول المنتسبة إليها، في القرار الصادر في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، ورؤساء الدول والحكومات في جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، في القرار الصادر في ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، إلى أن تاريخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ يصادف الذكرى السنوية الخمسين لاتخاذ قرار الجمعية العامة ٢٠٦٥ (د-٢٠) الذي كان أول قرار يشير إلى مسألة جزر مالديف بالتحديد، ولاحظوا مع الارتياح الإسهام الكبير الذي قدمته اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة في ما يتعلق بالنظر في المسألة على مدى ٥٠ عاماً منذ اتخاذ القرار ٢٠٦٥ (د-٢٠). وفي القرارين نفسيهما، التمس من الرئيسين المؤقتين للهيئتين المعنيتين أن يطلبوا إلى الأمين العام للأمم المتحدة أن يستأنف جهوده من أجل تنفيذ مهمة المساعي الحميدة التي عهدت بها الجمعية العامة إليه وأن يُطلعهما على التقدم المحرز في تنفيذ هذه المهمة (انظر A/69/775 و A/69/782، المرفق).

٣٧ - أما المملكة المتحدة فهي ليست عضواً في المنظمات المذكورة آنفاً ولم تكن ممثلة في أي من الاجتماعات المذكورة آنفاً، باستثناء اجتماع منظمة الدول الأمريكية الذي تُشارك فيه بصفة مراقب. وتؤكد المملكة المتحدة موقفها الراض لأى إيماء إلى أن التنقيب عن الهيدروكربونات يُعتبر إجراءً أحادياً من جانبها وأنه يُضطلع به في مخالفة لقرار الجمعية العامة ٤٩/٣١، كما تؤيد حق سكان الجزر في تنمية اقتصادهم ومستقبلهم، بما في ذلك قرارهم استغلال مواردهم الطبيعية، وتؤكد رفضها لأى إيماء بإجراء تعزيز الأصول العسكرية في جنوب المحيط الأطلسي أو بأنها تقوم بعسكرة المنطقة كما يُزعم. وعلاوة على ذلك، ترى حكومة المملكة المتحدة أن أيّاً من البيانات الإقليمية أو القرارات المذكورة آنفاً لا يعكس بالكامل مبدأ تقرير المصير الملزم قانوناً والمكرّس في ميثاق الأمم المتحدة، ولا العلاقات الحديثة بين المملكة المتحدة وأقاليمها الواقعة فيما وراء البحار. وتؤكد المملكة المتحدة أن البيانات الإقليمية الصادرة عن أعضاء في منظمة الدول الأمريكية وغيرها من البيانات، أو قرارات الجمعية العامة، لا تُعدّل ولا تُضعف التزام الدول باحترام حق سكان جزر فوكلاند في تقرير المصير المكرّس في ميثاق الأمم المتحدة.

تاسعا - وضع الإقليم في المستقبل

ألف - موقف الدولة القائمة بالإدارة

٣٨ - كرر رئيس وزراء المملكة المتحدة، ديفيد كامرون، في رسالة موجهة إلى سكان الجزيرة بثت في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، دعم حكومته سكان جزر فوكلاند في تطوير اقتصادهم. وأعاد وزير الدولة المسؤول عن جزر فوكلاند المنتدب لدى وزارة الخارجية والكمونولث في المملكة المتحدة، هوغو سواير، في البيان الذي أدلى به في لندن في ١٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤، تأكيد التزام حكومة بلده بالدفاع عن سكان الجزر وحقهم في تقرير المصير ما بقي الأمر ضرورياً.

٣٩ - وبالإضافة إلى ذلك، وفي رسالة مؤرخة ١٠ شباط/فبراير ٢٠١٤ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للمملكة المتحدة (A/68/747) رداً على الرسالة المؤرخة ٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ الموجهة إلى الأمين العام من الممثلة الدائمة للأرجنتين (A/68/698)، قال الممثل الدائم للمملكة المتحدة، إن حكومة بلده تُولي أهمية كبيرة لمبدأ تقرير المصير على النحو المبين في الفقرة ٢ من المادة ١ من الميثاق، والمادة ١ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. وقال إن حكومة بلده ترفض ادعاءات الأرجنتين بأن المملكة المتحدة تقوم بعسكرة جنوب المحيط الأطلسي، وتؤكد من جديد التزامها بالدفاع عن حقوق شعب

حزر فوكلاند في تقرير مستقبله السياسي والاجتماعي والاقتصادي بنفسه. وعلاوة على ذلك، تؤيد المملكة المتحدة تأييداً تاماً القرار المشروع الذي اتخذته حكومة جزر فوكلاند بإنشاء وإدارة صناعة مصائد الأسماك المستدامة والتنقيب عن الموارد الهيدروكربونية في مياه جزر فوكلاند وفقاً للقانون الدولي بالكامل.

٤٠ - وتشدد حكومة المملكة المتحدة كذلك على أن المجلس الوزاري المشترك الأول، المعقود في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، كان قد أصدر بلاغاً وافياً أوضحت فيه المملكة المتحدة وأقاليمها طبيعة العلاقة بين الجانبين، وأبدت رأياً مفاده أنه يتعين على الجمعية العامة أن ترفع أسماء الأقاليم التي تود الحفاظ على ارتباطها بالمملكة المتحدة من قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي.

٤١ - وعلاوة على ذلك، أيدت حكومة المملكة المتحدة البيانين اللذين أدلى بهما عضوان في الجمعية التشريعية لجزر فوكلاند (مالفيناس) خلال الاستماع إلى مقدمي الالتماسات في الجلسة السابعة للجنة الخاصة، المعقودة في ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠١٤، واللذين أكدا فيهما أن المملكة المتحدة قد قبلت، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة، بضرورة منح جميع أقاليم ما وراء البحار التابعة لها حرية السعي إلى تحقيق مستقبلها التنموي والسياسي ومساعدتها على ذلك؛ وأنه، فيما يخص المستقبل السياسي، فقد صوت سكان جزر فوكلاند بحرية في استفتاء عام ٢٠١٣ لصالح البقاء كإقليم من أقاليم المملكة المتحدة فيما وراء البحار في المستقبل المنظور واختاروا الخيار الرابع المتمثل في تحقيق الحكم الذاتي المحدد في قرار الجمعية العامة ٢٦٢٥ (د-٢٥)، وهو أي "مركز سياسي يحدده شعب من الشعوب بحرية"؛ وأنه بموجب قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥) و ١٦٥٤ (د-١٦)، يحق لكل إقليم غير متمتع بالحكم الذاتي أن يقرر مصيره (انظر A/AC.109/2014/SR.7).

باء - موقف حكومة الأرجنتين

٤٢ - ذكرت رئيسة الأرجنتين، كريستينا فرنانديز دي كيرشسندر، في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، خلال الجلسة العامة السادسة للدورة التاسعة والستين للجمعية العامة، أن بلدها رفع مطالبة ضد المملكة المتحدة منذ أكثر من ١٠٠ عام بشأن مسألة تتعلق بالسيادة، وطلبت إلى الجمعية العامة مرة أخرى أن تدعو المملكة المتحدة إلى الجلوس مع الأرجنتين لمناقشة مسألة السيادة على جزر مالفيناس (انظر A/69/PV.7).

٤٣ - وفي ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، أعربت رئيسة الأرجنتين، في يوينس آيرس، عن أملها في أن تحذو حكومة المملكة المتحدة حذو الولايات المتحدة الأمريكية، التي أعادت

مؤخرا العلاقات الدبلوماسية مع كوبا، وأن تعيد النظر في موقفها، وتستأنف المفاوضات المتعلقة بالسيادة مع الأرجنتين بشأن مسألة جزر مالفيناس، وفقا لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة.

٤٤ - وعلاوة على ذلك، ردت الممثلة الدائمة للأرجنتين، في رسالتها المؤرخة ١٣ آب/أغسطس ٢٠١٤ الموجهة إلى الأمين العام (A/68/978)، على رسالة الممثل الدائم للمملكة المتحدة المؤرخة ١٠ شباط/فبراير ٢٠١٤ الموجهة إلى الأمين العام (A/68/747)، وذكرت فيها أن النهج الانتقائي الذي اتبعته المملكة المتحدة عند الإشارة إلى قرارات المحفل الدولية والإقليمية في محاولة لدعم حق مزعوم في تقرير المصير، له دلالاته. وأشارت إلى أن الجمعية العامة استبعدت صراحة انطباق مبدأ تقرير المصير على مسألة جزر مالفيناس في ضوء الخصائص التي تجعل منها حالة استعمارية "خاصة وفريدة". وفي هذا السياق، أشارت الممثلة إلى المثال الذي حدث في عام ١٩٨٥ حين رفضت الجمعية العامة محاولتين من جانب المملكة المتحدة لإدخال تعديل على مشروع القرار المتعلق بهذه المسألة من خلال تضمين القرار إشارة إلى مبدأ تقرير المصير، ورأت أنه ليس في أي من قرارات الجمعية العامة المتعلقة بهذه المسألة ما يقر بإمكانية انطباق هذا المبدأ أو يورد هذا الأمر أو يفترضه وذلك نظرا للخصائص الفريدة لهذه الحالة.

٤٥ - وعلاوة على ذلك، تعتبر الأرجنتين أن المملكة المتحدة وطنت سكان الجزر، كما ذكر أليخاندرو بيتس أثناء الاستماع إلى مقدمي الالتماسات في الجلسة السابعة للجنة الخاصة في ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠١٤ خلال جلسة الاستماع إلى مقدمي الالتماسات. وقال المتكلم، المولود في جزر مالفيناس والمقيم بصورة دائمة فيها لأكثر من ٣٠ عاما، إن المملكة المتحدة تنقل السكان إلى الجزر على الرغم من الولاية الواضحة التي أسندت إليها لإنهاء الاستعمار في الجزر وعلى الرغم من اعتراف المنظمة بأن الجزر هي محل نزاع على السيادة؛ وأكثر من ٥٥ في المائة من سكان جزر مالفيناس هم مستوطنون جدد، و ٣٥ في المائة منهم عاشوا هناك لمدة تقل عن ١٠ سنوات، في حين أن سكان الجزر الأصليين يشكلون تقريبا كامل الشريحة التي يفوق عمرها ٦٥ سنة؛ والجزر لا يحكمها "مالفينيون" حقيقيون ولكن مواطنون لبريطانيا العظمى استقروا هناك في ظل نظام استعماري جديد. وتؤيد الأرجنتين أيضا ما خلص إليه المتكلم من أن حل النزاع على السيادة لن يكون مفيدا للدول المعنية فحسب، ولكن أيضا لسكان الإقليم (انظر A/AC.109/2014/SR.7).

عاشرا - نظر الأمم المتحدة في المسألة

ألف - اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

٤٦ - نظرت اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة في مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس) في جلستها السابعة والثامنة، المعقودتين في ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠١٤، على النحو الوارد في الوثيقتين [A/AC.109/2014/SR.7](#) و [A/AC.109/2014/SR.8](#).

٤٧ - وقررت اللجنة الخاصة، في جلستها السابعة، الاستجابة لطلبات وفود كل من الأرجنتين وإسبانيا وأوروغواي وأوغندا وإيطاليا وباراغواي والبرازيل وبنما وبيرو وتركيا وجامايكا والجيل الأسود وجزر سليمان والسلفادور وسورينام وغانا وغواتيمالا وكوستاريكا وكولومبيا والمكسيك وهندوراس للمشاركة في نظر اللجنة في هذا البند.

٤٨ - وفي الجلسة نفسها، وأثناء الاستماع إلى مقدمي الالتماسات، وتمشيا مع الممارسة المتبعة، استمعت اللجنة الخاصة إلى بيانات أدلى بها كل من روجر إدواردز ومايكل سامرز من المجلس التشريعي لجزر فوكلاند (مالفيناس)، وكذلك كل من أليخاندرو بيتس ومارسيلو لويس فرنيت (انظر [A/AC.109/2014/SR.7](#)).

٤٩ - وإضافة إلى ذلك، عرض ممثل شيلي، باسم بلده، وكذلك باسم إكوادور، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، وفتزويلا (جمهورية - البوليفارية)، وكوبا، ونيكاراغوا، مشروع القرار [A/AC.109/2014/L.7](#) الذي اعتمدته اللجنة الخاصة دون تصويت. وفي هذا القرار، أكدت اللجنة الخاصة من جديد أن السبيل إلى إنهاء الوضع الاستعماري الخاص والفريد المتمثل في مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس) هو إيجاد تسوية سلمية للنزاع على السيادة بين حكومتي الأرجنتين والمملكة المتحدة عن طريق التفاوض.

٥٠ - وأدلى وزير الخارجية وشؤون العبادة في الأرجنتين، هيكتور ماركوس تيمرمان، ببيان في الجلسة ذاتها. وذكر، من بين جملة أمور، أنه ينبغي إيجاد حل للوضع الاستعماري الخاص والفريد لجزر مالفيناس عبر استئناف المفاوضات بين الأرجنتين والمملكة المتحدة، وفقا للقرارات الـ ١٠ الصادرة عن الجمعية العامة بشأن هذه المسألة. وأضاف أن المملكة المتحدة تنتهك التزاماتها بتسوية النزاعات سلمياً وفقاً لميثاق الأمم المتحدة وبطريقة لا تعرض العدالة والسلام والأمن الدوليين للخطر. وأشار أيضاً إلى أن المملكة المتحدة لم تفتح باب المفاوضات بشأن السيادة على الإقليم، وفقاً لقرار الجمعية العامة ٢٠٦٥ (د-٢٠)، إلا في

عام ١٩٦٦، وذكر أيضا أن تلك المفاوضات، التي استمرت حتى عام ١٩٨٢، أدت إلى اعتماد وثائق تقبل فيها المملكة المتحدة الاعتراف بالسيادة الأرجنتينية، بما في ذلك مذكرة التفاهم لعام ١٩٦٨ والاقتراح البريطاني لعام ١٩٧٤ بإقامة حكم مشترك على الجزر.

٥١ - وأشار السيد تيمرمان أيضا إلى عدم وجود تغيير ديمغرافي في سكان الجزر من عام ١٩٠١ إلى عام ٢٠١٢ بسبب الضوابط الصارمة التي فرضتها الحكومة البريطانية بشأن الهجرة، وهي ضوابط غير شفافة وهدفها الوحيد هو إبقاء الاحتلال من خلال منع الأرجنتينيين من الاستقرار في الجزر. وأشار إلى أنه فيما يتعلق بما يسمى الاستفتاء، فإن الأرجنتين لا تتعرض على جنسية السكان ولكن على احتلال المملكة المتحدة لأراض أرجنتينية، وهو ما يشكل انتهاكاً للقانون الدولي. وقال الوزير أيضا إن العديد من البلدان والهيئات الدولية تدعم قضية الأرجنتين، بما في ذلك اتحاد أمم أمريكا الجنوبية والسوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي، اللذين اتخذتا خطوات لوقف التنقيب والاستغلال غير المشروعين للموارد الطبيعية للأرجنتين. واختتم بيانه قائلاً إن حكومته سوف تواصل استكشاف كل السبل الممكنة بحثاً عن تسوية سلمية من خلال المفاوضات التي يجب أن تشمل جميع جوانب النزاع.

٥٢ - وفي الجلسة ذاتها، أدلى ببيان كل من ممثلي دولة بوليفيا المتعددة القوميات (أيضا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين)، وجمهورية فنزويلا البوليفارية (أيضا باسم الدول الأعضاء في السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي)، والاتحاد الروسي، وإندونيسيا، والبرازيل، والجمهورية العربية السورية، والصين، وكوبا، ونيكاراغوا.

٥٣ - وفي ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠١٤ أيضا، وخلال الجلسة الثامنة للجنة الخاصة المعقودة في اليوم نفسه، أدلى ببيانات بشأن مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس) ممثلو كل من كوستاريكا (أيضا باسم جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي)، وإكوادور، وأوروغواي، وبابوا غينيا الجديدة، وباراغواي، وبيرو، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، والسلفادور، وسيراليون، وغواتيمالا، وكولومبيا، والمكسيك، وهندوراس. وأدلى وزير الخارجية وشؤون العبادة في الأرجنتين ببيان آخر.

باء - لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)

٥٤ - في ٧ و ١٠ و ١٣ و ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، وأثناء مناقشة مسائل إنهاء الاستعمار في لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) خلال انعقاد الدورة التاسعة والستين للجمعية العامة، تناولت وفود كل من الأرجنتين، وإكوادور،

وأوروغواي، والبرازيل، وبليز، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، وبيرو، والسلفادور، وسورينام (باسم اتحاد أمم أمريكا الجنوبية)، وشيلي، وغواتيمالا، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، وكوبا، وكوستاريكا (أيضا باسم جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي)، والمكسيك، والمملكة المتحدة، ونيجيريا، ونيكاراغوا، وهندوراس مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس) على النحو الوارد في الوثائق A/C.4/69/SR.2 و A/C.4/69/SR.5 إلى A/C.4/69/SR.7.

٥٥ - وفي ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، قال ممثل كوستاريكا، متكلما باسم جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، في جملة أمور، إن الجماعة تؤكد من جديد تأييدها القوي لحق الأرجنتين المشروع في النزاع المتعلق بالسيادة على جزر مالفيناس وجزر جورجيا الجنوبية وجزر ساندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها، وذكر أن رؤساء الدول والحكومات الأعضاء في جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أكدوا، في البيان الخاص الذي اعتمد في قمة الجماعة لعام ٢٠١٤، في جملة أمور، اهتمامهم المتواصل باستئناف المفاوضات بين حكومتي الأرجنتين والمملكة المتحدة، وأشاروا إلى أهمية امتناع الطرفين عن اتخاذ قرارات من شأنها أن تؤدي إلى تغيير الوضع من جانب واحد، وأكدوا الموقف البناء للحكومة الأرجنتينية واستعدادها للتوصل إلى حل للحالة، ودعوا الأمين العام إلى تحديد الجهود التي يبذلها للوفاء بمهمة المساعي الحميدة التي عهدت بها إليه الجمعية العامة من أجل استئناف المفاوضات بين الطرفين.

٥٦ - وتكلمت ممثلة سورينام باسم اتحاد أمم أمريكا الجنوبية، فقالت إن الوجود العسكري للمملكة المتحدة في جزر مالفيناس وجزر جورجيا الجنوبية وجزر ساندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها يتناقض مع السياسات الإقليمية التي تتوخى إيجاد حل سلمي للنزاع، وأن اتحاد أمم أمريكا الجنوبية يرفض هذا الوجود والأنشطة البريطانية الأحادية الجانب في المنطقة المتنازع عليها على حد سواء، ومنها أنشطة استكشاف واستغلال موارد الأرجنتين الطبيعية المتجددة وغير المتجددة، وإجراء تدريبات عسكرية في انتهاك لقرارات الجمعية العامة، وبخاصة القرار ٤٩/٣١، وأشارت إلى المذكرة الشفوية التي وجهها وزير خارجية سورينام إلى الأمين العام بصفته رئيس مجلس وزراء خارجية الدول الأعضاء في اتحاد أمم أمريكا الجنوبية (A/68/856)، والتي دعت فيها الأمين العام إلى مواصلة الجهود الرامية إلى استئناف الحوار، والحيولة دون إجراء تعديلات انفرادية في الوضع.

٥٧ - وفي الجلسة ذاتها، ذكرت ممثلة الأرجنتين أن قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥) أوضح أن هناك أكثر من شكل واحد للاستعمار، وأنه أرسى مبادئ لإنهاء الاستعمار

ينطبقان على حالتين مختلفتين هما: تقرير المصير، ووحدة الأراضي. ومن شأن أي محاولة لتمكين السكان البريطانيين الذين يعيشون في الجزر من أن يكونوا حكما في نزاع بلدهم طرف فيه أن يشوه الحق في تقرير المصير، لعدم وجود شعب يخضع لسيطرة دولة استعمارية أو هيمنتها أو استغلالها.

٥٨ - وقالت المتكلمة أيضا إن المملكة المتحدة تضطلع على نحو غير قانوني بأنشطة أحادية لاستكشاف الموارد الطبيعية المتجددة وغير المتجددة واستغلالها في المنطقة المتنازع عليها، في انتهاك لقرار الجمعية العامة ٤٩/٣١، وأشارت إلى الإعلان الوزاري الصادر في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ عن مجموعة الـ ٧٧ والصين في هذا السياق (انظر A/69/423، المرفق).

٥٩ - وأضافت أن المملكة المتحدة أجرت أيضا مناورات عسكرية، شملت إطلاق قذائف من جزر مالفيناس مما ينتهك القرار ٤٩/٣١ ولا يتفق مع السياسة الإقليمية لالتماس تسوية سلمية للزراع، وقد أدانتها محافل عديدة متعددة الأطراف.

٦٠ - واختتمت الممثلة بالقول إن الأرجنتين تؤكد من جديد التزامها بحل النزاع على السيادة على جزر مالفيناس وجزر جورجيا الجنوبية وجزر ساندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بما عن طريق الحوار بين حكومتين ديمقراطيتين، مع احترام قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة (انظر A/C.4/69/SR.2).

٦١ - وفي الجلسة الخامسة للجنة الرابعة المعقودة في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، ذكر ممثل المملكة المتحدة، من جانبه، أن علاقة حكومة المملكة المتحدة بأقاليم ما وراء البحار، بما فيها جزر فوكلاند، هي علاقة حديثة قائمة على الشراكة والقيم المشتركة وحق شعب كل إقليم في تقرير ما إذا كان يبقى إقليما بريطانيا. وإذا ما اختار شعب أي إقليم أن يظل إقليما بريطانيا، فإن المملكة المتحدة ستعمل على الحفاظ على العلاقة الخاصة التي تربطها به وعلى تعميقها.

٦٢ - ومضى يقول إنه منذ إصدار كتاب أبيض بعنوان "أقاليم ما وراء البحار: الأمن والنجاح والاستدامة"، ما برحت المملكة المتحدة تعمل مع الأقاليم عن كئيب لمواصلة تنمية هذه الشراكة. وأضاف أن حكومة بلده تتحمل مسؤولية أساسية عن كفاءة الأمن والحكم الرشيد في أقاليمها الواقعة وراء البحار. وقد عززت المملكة المتحدة الاجتماع السنوي مع قادة الأقاليم فحولته إلى مجلس وزاري مشترك ومنحته ولاية واضحة لقيادة أعمال استعراض الاستراتيجية والالتزامات المنصوص عليها في الكتاب الأبيض وتنفيذها. وأضاف أنه في بيان المجلس الصادر في عام ٢٠١٣، رحبت المملكة المتحدة وأقاليمها بنتيجة استفتاء آذار/

مارس ٢٠١٣ في جزر فوكلاند، الذي صوت فيه سكان الجزر لصالح البقاء ضمن أقاليم ما وراء البحار، ودعت جميع البلدان إلى قبول نتائج الاستفتاء ودعم سكان جزر فوكلاند في تنمية وطنهم واقتصادهم. وخلص إلى أن حكومته، قد رأّت ٩٩,٨ في المائة من سكان جزر فوكلاند يصوّتون في استفتاء عام ٢٠١٣ لصالح الإبقاء على الصلة بالمملكة المتحدة، تلتزم من جانبها بالتنمية المستقبلية لهؤلاء السكان وباستمرار تمتّعهم بالأمن (انظر A/C.4/69/SR.5).

٦٣ - وفي ممارسة لحق الرد، كرر ممثلا الأرجنتين والمملكة المتحدة عدة مرات بيان مواقف حكومتيهما أثناء مداوات اللجنة الرابعة (انظر A/C.4/69/SR.2، و SR.5 و SR.7).

جيم - الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة

٦٤ - قررت الجمعية العامة في قرارها ٣١٦/٥٨ أن تُبقي البند المعنون "مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس)" مدرجا على جدول الأعمال للنظر فيه عند تلقي إخطار بذلك من إحدى الدول الأعضاء. وحتى تاريخ إصدار ورقة العمل هذه لم تتلق الجمعية العامة أي إخطار من هذا القبيل من أي دولة من الدول الأعضاء.